

كيفية تعاملنا مع الآيات المنشأهات

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الوحيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد كثر السؤال من المحبين والمعترضين عن كيفية تعاملنا مع الآيات المتشابهات أو ألفاظها المشككة فهمها على بعض، فأجبت سائلا الله التوفيق والتسديد.

المبحث الأول: (الحقيقة والمجاز)

اعلم أن العقلاء من الملل والنحل اتفقوا على أنه لا من لفظ من الألفاظ إلا وإنه يفهم على حقيقة معناه وهذا هو الأصل إلا إذا تعدّر ذلك فيُصرف إلى مجازه. ثم إن التعذر قد يرجع إلى الامتناع العقلي أو الامتناع النقلي كما لو أُستعمل اللفظ في السياق المانع عن حقيقته أو بخبر آخر يفسره أو للامتناعين معا.

فالحقيقة: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في اللغة. وهذا كقوله تعالى

(فاعلم أنه لا إله إلا الله) حيث أفاد طلب معرفة التوحيد.

والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة

المعنى الحقيقي. وهذا كقوله تعالى (..فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ) فإن العقل يمنع من

فهم لفظة (يدي) على حقيقتها لاستحالة اتصاف المعنى المجرد وهو (نجوى) بالجسماني

وهو (يدان) وهذا من قبيل الامتناع العقلي. وأما من قبيل الامتناع النقلي فكقوله تعالى

(اعملوا ما شئتم) فإن السياق والآيات الأخر تدل على الإمساك عن مطلق الفعل لما فيه من المحاذر التي رتبها الله تعالى عليه.

فإن شئت مثالا أبسط قلت: (رأيت أسدا) يكون حقيقةً و(رأيت أسدا فصيحاً) يكون مجازاً لقريئة وهي الفصاحة التي لا يتصف بها إلا العاقل فيفهم (رأيت إنساناً فصيحاً متصفاً بالشجاعة)

المبحث الثاني (التعارض بين العقل والنقل)

فاعلم أن هناك قانوناً كلياً وهو: أنا إذا رأينا الظواهر النقلية معارضةً للدلائل العقلية:

- فإن صدقناهما معاً لزم الجمع بين النقيضين وهو محال.
- وإن كذبتناهما معاً لزم الرفع بين النقيضين وهو محال.
- وإن صدقنا الظواهر النقلية وكذبنا الدلائل العقلية لزم الطعن في الدلائل العقلية ومن ثمة الطعن في الظواهر النقلية نفسها، لأن صدقها مستفاد من العقل حيث نظر واستدل على صدقها وحقّيتها. فالعقل أصل والنقل فرعه في التوصل إلى الحق لا في الرتبة، فإذا كذبنا الأصل بتصحيح الفرع لزم تكذيب الفرع نفسه وهو باطل!

- فلم يبق إلا أن نصدق الدلائل العقلية ونعيد نظرنا إلى فهم النصوص النقلية فمن ثمة نجد أن لها معاني غير تلك الظواهر وهذا بالإضافة إلى أنها تلائم اللغة وتوافق بلاغتها.

إذا تبين هذا فاعلم أن لأهل السنة والجماعة ثلاثة مذاهب في كيفية التعامل مع الآيات المتشابهات أو ألفاظها المشككة ففهمها على بعض:

1. مذهب التأويل

2. مذهب التفويض

3. مذهب الإثبات

أما التأويل فهو صرف الآية من ظاهر معناها إلى مجازها وتعيين المراد من الاحتمالات الممكنة لها كقوله تعالى **(ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)** فالمراد بـ(اليدين) الإكرام عند بعض، أو تخصيص بالميزة عند الآخر، أو القدرة عند غيرهما. وكل وجوه يلائم لغة العرب وعرفهم الاستمعالي.

وأما التفويض فهو التوقف عن تعيين المراد مع نفي ظاهر المعنى كما لو قلت بعد تلو الآية السابقة: الله أعلم بمرادها.

وأما الإثبات فهو مذهبان: أحدهما مذهب بعض أهل السنة وثانيهما مذهب المشبهة الحشوية.

فمذهب المشبهة منقوض عند من له مُسَكَّةٌ عقلٍ حيث صدّقوا الظواهر النقلية وطعنوا في الدلائل العقلية التي هي أساس ثبوتها. وهو ظاهر لأن الاعتقاد بأن الله (يدا) حقيقةً أو (عينا) حقيقة - وهما عضوان وجارحتان في اللغة - يفضي إلى أن الله جسمانيٌّ ومرَكَّبٌ وهذا باطل لأنه تعالى لو كان جسماً لكان مثل سائر الأجسام في حدوثهم واحتياجهم أو لكان سائر الأجسام مثله في قدمه وصمديته وكلاهما باطلٌ منافٍ للإسلام، وكذا لو كان مرَكَّباً لاقتضى وجودَ مرَكَّبٍ رَكَّبَه وهذا آيةُ الاحتياج والحدوث المنافيةٌ لإلهيته - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. فلنقتصر على هذا خشيةً التطويل.

وأما مذهبُ بعض أهل السنة ففي نفي ظاهر معنى الآية¹ - وهو العضو والجارحة وما يلزمها - مع إثبات تلك اللفظة (يدان) كصفة وجودية قائمة بذاته تعالى.

فاعلم أن المذهبين الأولين قول جمهور العلماء من السلف والخلف ومؤيِّدان بالدلائل العديدة من العقل والنقل وأيّهما سلكته لم تجانب الصواب.

وأما المذهب السني الثالث فمشكل غير منضبط يرد عليه أسئلة شتى من قبيل العقل والنقل واللغة فلا سبيل إلى الجواب عنها.

فلنذكر بعض تلك الأسئلة حتى يتضح المراد:

- قولكم (اليد) و(العين) و(الوجه) صفةٌ وجودية قائمة بالذات معنىً من المعاني اللغوية لها أم لا؟ فالأول ليس لهم السبيل إلى إثباته والثاني مرفوض لمخالفته اللغة والعرف الاستعمالي الذَّين نزل بهما القرآن الكريم المتحدي جميع الفصحاء والبلغاء! قد قال الله تعالى في آيات عديدة: (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) وقال: (بلسان عربي مبين) وقال: (لو جعلناه قرءانا أعجميا لقالوا لولا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ) وقال: (ليدبروا آيَاتِهِ وليتذكر أولوا الألباب) وغيرها كثير.
- ما وجه الضبط لبعض الألفاظ المشككة صفةً للمولى تعالى دون بعض؟ فقد اختلفتم ما بينكم في حُسبان (النفس) صفةً أو مجازاً معروفاً، أو في حُسبان (أيدٍ) و(أعين) جمع صفةٍ (اليد) و(العين) أو إرجاعهما إلى المثني - وهو (اليدان) و(العينان) - أو اسماً أُطلق على الصفتين المختلفتين من صفتي (اليد) و(العين)؟ بل الأمر أدى ببعضهم إلى ما هو أعجب حيث حسب أن لفظ (اليمين) المذكور

¹فمنهم من يدعي أن فهمهم هذا يمثل ظاهر معنى الآية فتجدهم يقولون (يفهم على حقيقتها أو على ظاهرها) فلا أراك تستريب أنه ليس كذلك لأن معنى (اليد) مثلاً إما (عضو وجارحة) حقيقةً أو (قدرة/نعمة/إكرام/والخ) مجازاً.

في ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم (الحجر الأسود يمين الله في الأرض) صفةً من صفاته تعالى!

- يرد على بعض إثباتاتهم المعارضات العقلية كما في (اليد) مثلاً لأنهم إن جعلوها صفة تتعلق بما يتعلق بها القدرة لزم تعدد الصفة من جنس واحد وهذا محال كما هو مقرر في كتب العقيدة وتفصيل ذلك هنا ليس موضعه. فلنكتفِ بهذه الوجوه.

فالحاصل: أن الآيات المتشابهات إما أن تُفهم مجازاً تفصيلاً وهو (التأويل) أو مجازاً إجمالياً وهو (التفويض) وكلاهما موافق للعقل والنقل واللغة جميعاً والله الموفق على سواء السبيل.

كتبه العبد الفقير إلى ربه أبو حفص طاهر بن ظاهر الشافعي 2023/02/19م.